

الجزائر في

2008/12/15

مداخلة النائب حفيظ بومحروق أثناء مناقشة خطة عمل الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي رئيس المجلس المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

السلام عليكم جميعا.

أولا، أود التذكير ببعض نتائج تعزيز دولة القانون و تحسين الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر:

1. الخيارات الإستراتيجية المعتمدة في المجال المالي لحماية المنظومة المصرفية.
2. التسديد المسبق للديون الخارجية: أكثر من 28 مليار دولار سنة 1999 ؛ 4 ملايين دولار سنة 2008.
3. القرار الرئاسي الصادر سنة 2005 و القاضي بوضع حد للجوء للاستدانة الخارجية و إعطاء الأفضلية لاستعمال الموارد المالية الوطنية.
4. احتياطات الصرف انتقلت من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 138 مليار دولار سنة 2008 بما يضمن هامش أمن للخزينة العمومية.
5. نفقات الاستثمار العمومي تضاعفت عشر مرات في عشر سنوات ؛ أي من 263 مليار دينار سنة 1998 إلى 2598 مليار دينار سنة 2009 و هي تمثل حاليا 25 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.
6. تناقص المديونية الداخلية بنسبة 38 بالمائة ؛ أي من 1800 مليار دينار إلى 700 مليار دينار نهاية جوان 2008.
7. إيرادات صندوق ضبط إيرادات الجباية البترولية ستصل نهاية 2008 إلى 4000 مليار دينار بما يؤمن مواصلة جهود التنمية الوطني.
8. انجاز المنشآت القاعدية و الهياكل الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني.

9. الحكمة و الفراسة على مستوى قيادة الدولة، و القدرة على التنبؤ المسبق للأزمات، و الإدراك التام بضرورة عدم انسحاب الدولة كلية من الاقتصاد و القطاعات الإستراتيجية خصوصا... و هو الدرس الذي وعاه جيدا، مؤخرا، الغرب الليبرالي إثر الأزمة التي ألمت بنظامه المالي و أدت إلى ركود اقتصادي عالمي، حيث توجهت حكوماته عبر بنوكها المركزية لضخ المزيد من الأموال لإنعاش مالية البنوك و مساعدة اقتصادياتها على الانطلاق من جديد. ترى ماذا قال صندوق النقد الدولي حينها ؟ لم يقل أبد للغرب أن تلك عادة سيئة للنظام الاشتراكي... بل زكى و أوصى و شجع... و في وقت عانت بلادنا إثر الركود الاقتصادي الحاد نتيجة التعديل الهيكلي و نتيجة المأساة الوطنية للذين أغرقا البلاد في تلك السنوات الظلماء... و هي نفس الفراسة و الحكمة التي امتلكتها الجزائر في محاربتها للإرهاب و السابق في إشهار خطره و همجيته و تعديه الصارخ على كرامة و إنسانية الإنسان، و تحذير الغرب منه، هذا الغرب الذي كان يأوي و يحمي و يمول هذا الإرهاب؛ هو نفسه الذي عاد إليه رشده و اقتنع، أخيرا، بصواب نظرة الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر المريرة.

ثانيا، إن بلدا يبني و ينجز، و بلدا ينمو و يتطور، و بلدا يساهم و يعلم، و بلدا بهذه الشساعة، و بتحريكه لكل هذه الإعتمادات الكبيرة لانجاز مختلف المشاريع. و إن بلدا تدعمه ثورة عظيمة هي مدرسة لكل الأجيال و الشعوب؛ ثورة نوفمبر العظيمة التي أن الأوان لتعظيمها و تمجيدها و غرسها في الضمير الجمعي للأمة و في العقل الباطن للإنسان الجزائري، لأنها ببساطة سر قوتنا و تماسكنا أثناء دحر المستعمر بالأمس البعيد، و أثناء دحر الإرهاب بالأمس القريب، و أثناء دحر التخلف و التبعية اليوم.. هي ثورة يجب أن تصبح مرجعا لشبابنا للسير نحو المستقبل بكل عنفوان و بكل فاعلية.

إن بلدا بهذه المواصفات لا بد أن يجلب الحنق و الغيظ لأوساط عدة.. أوساط لا يعجبها مستوى مؤشرات التنمية الحاصلة، و لا يعجبها التطور الحاصل في عديد القطاعات، و لا تعجبها حنكة و فراسة و بعد نظر قادته، لا يعجبها أمر المستقبل و هي تراه يصنع أمام أعينها.

لذلك سيدي الوزير الأول المحترم، أرى أنه من الضرورة بمكان أن نعمل على تجنب النقائص حتى لا نعطي الفرصة للذين يقولون و يقولون و يقولون.. و لا يعملون، حتى لا نعطي الفرصة للذين يتنبأون و يتنبأون بأسوأ الاحتمالات و أتعس الحالات لهذا الوطن الذي كان إلى وقت غير بعيد جريحا... و بدأ بحمد الله يتعافى و في تعافيه ازداد غيظ و حنق و حسد و غيرة هؤلاء و هؤلاء... إن أكبر عمل ينتظرنا هو العمل و العمل و العمل

دون التفات لا يمنة و لا يسرة، فالعمل هو محور التطور و التنمية، و مصدر الثراء الوحيد و مصدر المجد و الغنى.. و بالعمل فقط يتحقق الأمل..

إن أكبر تحد يجب رفعه هو انفتاح الدولة إعلاميا و إثبات قدرتها على الاتصال.. لأن الفشل في ذلك هو تخطيط للفشل... إن و ضع إستراتيجية للاتصال تقدم الحقائق كما هي، و تبرز الجهودات في الميدان و تقطع الطريق على كل من يريد الاستثمار في الأوضاع الاجتماعية للناس ليس حبا فيهم و لكن لغرض في نفس يعقوب.

إن الجزائر بعظمة ثورتها، و بتاريخها الحافل بالأمجاد و البطولات، و بقادتها في الماضي و الحاضر، و بشعبها الذي صقلته المحن، و بشبابها التواق للنجاح، و بنساءها العظيمات ليست أقل شأنًا من دولة تدير كونا إعلاميا هي في حجم ولايتنا ، بل و تموقعت حتى سياسيا و دبلوماسيا بفتاة تعرفونها جميعا و تعرفون تحاملها في عديد المرات على الدولة الجزائرية من خلال تشكيكها في أحقية محاربة آفة خطيرة العالم كله يرزأ تحت وطأتها اليوم.

إن النظرة الإستراتيجية لبلد كالجزائر يتمتع برصيد تاريخي و بموقع جيو استراتيجي تقتضي أن يهضم فكرة ضرورة إنشاء قنوات تلفزيونية حتى نصنع التميز، و نصنع الاحترام، و نصنع الهيبة و المهابة، و نصنع القوة... فالكلمة قوة و سلاح فتاك.

و لم لا ننشئ أيضا قناة للأطفال و لنسماها " الجزائرية للأطفال " ؟

أ لا يستحق أبناءنا قناة خاصة بهم ؟ نغرس في عقولهم من خلال برامجها قيم حب الوطن و تمجيد الثورة، و الخير و الجمال و التسامح و الرحمة و العدل، بالإضافة لقيم إنسانية أخرى تتدرج في إطار العالمية و سقف الإنسانية الواحد بغض النظر عن الأديان و الأعراق و الأوطان... و هو ما من شأنه أن يجلب لنا الخير و النمو و الازدهار للوطن و يجنبنا كثيرا من العناء لتصحيح الإختلالات التي تحصل حين يبلغ أطفالنا مرحلة الشباب من دون أن نكون قد استثمرنا فيهم و هم أطفالا... و لنا في ظواهر شباب اليوم من حرقة و مخدرات و جرائم و انحلال أخلاقي عبرة.

إن الاهتمام بالطفل يؤدي بنا إلى الحديث عن ضرورة إنشاء المكتبات المدرسية، على غرار المكتبات البلدية، فتنشئة الطفل على عادة القراءة يعد من أكبر الخصال التي تساهم في تكوين شخصية الطفل و رفعته، و جعل الكتاب خير جليس في الأنام يؤدي إلى الوعي و التمكن من الحياة؛ و العكس سيجعل أطفالنا ضعافا بل أضعف لأن فقر المطالعة يؤدي إلى ضمور الثقافة و يشجع على الجهل و يجعل أمتنا ضعيفة في مواجهة تحديات الغد المصوبة تجاهها من كل حدب و صوب.

لدي ثلاث تساؤلات منها إثنان يخصان ولاية جيجل و آخر وطني :

1. أين وصل مشروع طريق جيجل سطيف الذي ينتظره سكان ولاية جيجل بكل شغف؟

2. أين وصل مشروع منطقة بلارة الشهير؟

3. متى ننجز ميناءا بديلا لميناء الجزائر المختنق حتى لا نثقل كاهل المستهلك ؟ و أكد

أنكم فهمتم العلاقة بين البواخر الراسية قبالة ميناء الجزائر تنتظر التفريغ و بين ثمن

تلك السلع المستوردة التي سيشتريها المستهلك...و كما نعلم فإن ميناء الجزائر يمثل

60 بالمائة من التبادل التجاري الدولي للجزائر، و نعلم كذلك أن تفريغ باخرة

متوسطة الحجم بميناء الجزائر يتطلب أربعة أيام عمل في حين يتطلب ذلك 8

ساعات بميناء مارسييا و 6 ساعات بميناء جبل علي بالإمارات العربية المتحدة، و

نعلم أن سعر شحن الطن الواحد من السلع من ميناء مارسييا نحو ميناء العاصمة

يقدر ب 70 دولار مقابل 45 أو 50 دولار نحو موانئ الضفة الجنوبية الأخرى

للمتوسط و التي تبعد بنفس المسافة ؛ و النتيجة، كما نعلم أيضا، هي ارتفاع أسعار

المواد المستوردة من الخارج و عدم تراجع أسعارها في السوق الجزائرية برغم

التراجع المحسوس في السوق العالمية..